

Distr.: General
20 July 2018
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والذي طلب إليّ فيه تقديم تقرير عن أنشطتها كل ٩٠ يوما. وأحاط مجلس الأمن علما بطلبي، بصورة استثنائية، بشأن تغيير موعد تقديم هذا التقرير لمواءمة إطاره الزمني مع الفترة الختامية للإدارة الحالية في كولومبيا. ويشمل التقرير الفترة الممتدة من ٢٧ آذار/مارس إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٨.

ثانيا – التطوُّرات الرئيسية

الانتخابات الرئاسية

٢ – لقد طغت العملية الانتخابية بقدر كبير على الفترة قيد الاستعراض. وكانت الجولتان الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية اللتان أجريتا في ٢٧ أيار/مايو و ١٧ حزيران/يونيه، وكذلك الانتخابات التشريعية التي أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٨، هي الأكثر سلما وشمولا للجميع خلال عقود. وقد فاز إيبان دوكي، من حزب يمين الوسط ”*حزب المركز الديمقراطي*“، في تحالف مع أحزاب أخرى، في الجولة الثانية من الانتخابات بالحصول على ما يزيد على ١٠ ملايين صوت، وهو أكبر عدد من الأصوات يحصل عليه مرشح رئاسي على الإطلاق. وسيؤدي اليمين في ٧ آب/أغسطس. وسيكون لدى كولومبيا أيضا للمرة الأولى امرأة نائبةً للرئيس، مارتا لوسيا راميريس. وجاء في المرتبة الثانية غوستابو بيترو بما يزيد على ٨ ملايين صوت، وهو أكبر عدد من الأصوات يُدلى بها حتى الآن لمرشح رئاسي يطرح جدول أعمال على يسار الوسط. وبموجب النظام الأساسي للمعارضة السياسية الذي اعتمد في عام ٢٠١٨ كجزء من التشريعات المتصلة بالسلام، يحق لغوستابو بيترو الحصول على مقعد في مجلس الشيوخ باعتباره حائزا على المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية. وستحتل المرشحة لمنصب نائبة الرئيس، أنخيلا ماريا





روبليدو، مقعدا في مجلس النواب. وبعد سنة فقط على انتهاء النزاع بين الدولة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، فإن السياسة الكولومبية تشهد تغيرا بما لا يدع مجالا للشك.

٣ – وفي الوقت نفسه، شهدت الأسابيع التالية للانتخابات زيادة كبيرة في عمليات اغتيال القادة الاجتماعيين. ووجه العنف بالرفض على نطاق واسع في جميع أنحاء المجتمع الكولومبي، ونظمت مظاهرات في أكثر من ٥٠ مدينة في كولومبيا وخارجها. ودعا الرئيس خوان مانويل سانتوس إلى ميثاق وطني لمكافحة هذا الشكل من أشكال العنف؛ وقد وقع الميثاق هو والرئيس المنتخب دوكي كلاهما ومؤسسات الدولة الرئيسية والأحزاب السياسية. ودعا الرئيس إلى عقد جلسة استثنائية للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية شاركت فيها عدة منظمات من منظمات المجتمع المدني غير الأعضاء في اللجنة. ومن بين القرارات التي اتخذت في الاجتماع وضع تدابير حماية خاصة للقادة الاجتماعيين الذين يدعمون أحزاب المعارضة النشطة داخل البلد. وتؤكد الزيادة في عمليات القتل الحاجة الملحة إلى التعامل مع نمط العنف الذي ما زال يؤثر في المقام الأول على المناطق الريفية. وسيتعين على الحكومة الجديدة وضع هذه المسألة في صميم جدول أعمالها، وسيتعين على النظام القضائي مضاعفة الجهود الرامية إلى تقديم الجناة للمساءلة.

٤ – وقد أعلن الرئيس المنتخب دوكي، في خطاب قبوله عن اعتزامه توحيد البلد و ”طي صفحة الاستقطاب“. وفيما يتعلق بعملية السلام، أكد مجددا تصريحاته التي أدلى بها خلال حملته الانتخابية بأن حكومته لن تعارض معظم اتفاق السلام، ولكنها ستسعى إلى إدخال ”تصويبات“ عليه من خلال اتفاق وطني. ويخضع طابع تلك التعديلات لنقاش مكثف، ولا سيما فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية.

٥ – وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية، رحبتُ باعتزام الرئيس المنتخب دوكي العمل على تضميد جراح الانقسامات بين الكولومبيين وكررت التزام الأمم المتحدة القوي بمصاحبة كولومبيا في توطيد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس وفي تحقيق السلام والمصالحة بعد سنوات عديدة من النزاع. وفي اجتماع مع ممثلي الخاص بعد فترة قصيرة من الانتخابات، أعرب الرئيس المنتخب عن اعتزامه العمل مع الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثة، من أجل تحقيق تلك الغاية.

التطورات التشريعية

٦ – اختتم المؤتمر الوطني الحالي دورته العادية في ٢٠ حزيران/يونيه، ودورة استثنائية، عُقدت من أجل الموافقة على التدابير المعلقة ذات الصلة بالسلام، اختتمت في ٣ تموز/يوليه. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أقر المؤتمر الوطني النظام الداخلي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام الذي سيمكن المؤسسة من بدء العمل على نحو أكثر فعالية. وقد أُدرج تعديلان: يتعلق أحدهما بتقييد دور الولاية القضائية الخاصة في عمليات التسليم، والآخر بإتاحة خيار للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بإرجاء النظر في حالاتهم حتى حين إنشاء دائرة خاصة لمعالجة تلك الحالات. وقد أعربت الحكومة عن اعتزامها طلب مراجعة دستورية لتلك الأحكام.

٧ – وأقر المؤتمر أيضا تشريعات لتشجيع المنظمات الإجرامية والجماعات المسلحة غير المشروعة على تقديم أنفسها جماعيا إلى العدالة العادية والسماح بإجراء استفتاء بشأن التدابير الرامية إلى التصدي للفساد. وفي ١٨ حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة أن الاستفتاء سيُجرى في ٢٦ آب/أغسطس، مع إتاحة الفرصة للمواطنين للتصويت على مقترحات تتعلق بإدارة الموارد العامة.

استعراض المحكمة الدستورية

٨ - واصلت المحكمة الدستورية استعراض التشريعات المتصلة بالسلام المعتمدة في إطار إجراءات المسار السريع. وأكدت دستورية القانون التشريعي رقم ٣، الذي أُنشئت بموجبه عشرة مقاعد لحزب القوة الثورية البديلة المشتركة في المؤتمر الوطني؛ والقانون التشريعي رقم ٤ بشأن استخدام إتاوات من استخراج الموارد الطبيعية لتمويل مشاريع مرحلة ما بعد النزاع؛ والنظام الأساسي بشأن المعارضة السياسية الذي يمنح المزيد من الضمانات للمعارضة السياسية؛ والمرسوم بقانون رقم ٩٠٢ بشأن إنشاء صندوق للأراضي لصالح المزارعين، بما في ذلك المجتمعات الإثنية والضحايا، وتدابير أخرى ترمي إلى تحسين فرص الحصول على الأراضي؛ والمرسوم بقانون رقم ٧٠٦ بشأن المعاملة الخاصة لأفراد قوات الأمن العام بموجب النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار؛ والقانون رقم ١٨٦٥، الذي يعدل هيكل الوحدة الوطنية للحماية لإدماج أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية كموظفي حماية لصيقة. كما أيدت المحكمة المرسوم بقانون رقم ٧٠٠، الذي يتيح تقديم *أمر للإحضار* أمام المحكمة في حالات الحرمان غير المبرّر من الحرية؛ والمرسوم رقم ٥٨٩، القاضي بإنشاء وحدة للبحث عن الأشخاص المختفين؛ والمرسوم بقانون رقم ٧٧٥، الذي يرسي لوائح لنظام الدفاع التقني المتخصص لأفراد قوات الأمن العام. ومع أن المحكمة قد استعرضت ٩٢ في المائة من التشريعات ذات الصلة بالسلام المعتمدة في إطار إجراءات المسار السريع، فإن بتدابير حاسمة من قبيل النظام الداخلي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام لا تزال قيد النظر.

النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار

٩ - تلقت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام أول إحالات إليها لقضايا من المحكمة العليا ومعلومات من مكتب المدعي العام والمركز الوطني للذاكرة التاريخية ومنظمات المجتمع المدني. وبدأت في اختيار القضايا وتحديد أولوياتها. وحتى الآن، وقع ٦٥٣ ٤ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية و ١٥٩ ٢ من أفراد الجيش والشرطة الالتزامات بالخضوع لاختصاص تلك المؤسسة الجديدة. وفي ١٠ تموز/يوليه، عقدت الولاية القضائية الخاصة أول جلسة استماع علنية لمحاكمة لواء في القوات المسلحة الكولومبية متهم بارتكاب جرائم أثناء النزاع. وقد مثل طوعا أمام الولاية القضائية الخاصة والتزم بالكشف الكامل عن الحقيقة. وركزت جلسة عامة أخرى على حالات الاختطاف التي ارتكبتها القوات المسلحة الثورية وعقدت في ١٣ تموز/يوليه، بمشاركة ٣١ من أعضاء هيئة الأركان العامة السابقين أو ممثليهم القانونيين، وكان ٦ منهم من بين أعضاء حزب القوة الثورية البديلة المشتركة العشرة الذين يُتوقع أن يشغلوا مقاعد في المؤتمر الوطني المقبل بموجب أحكام اتفاق السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفضت الولاية القضائية الخاصة طلبات قدمها أشخاص متهمون بالاتجار بالمخدرات كانوا يسعون إلى الاستفادة من أحكام العدالة الانتقالية.

١٠ - وفي خطوة هامة أخرى، مثل في ٢٩ حزيران/يونيه قائد حزب القوة الثورية البديلة المشتركة، رودريغو لوندونيو، ومعظم أعضاء الحزب الذين سيشغلون مقاعد في المؤتمر الوطني أمام لجنة الحقيقة لبدء عملية قبول المسؤولية وإيضاح الحقائق والاعتراف بالضحايا. وأثناء تلك الجلسة الأولى، وضع أعضاء رفيعو المستوى في الحزب ولجنة الحقيقة خطة للمضي بالعملية قدما.

استبدال المحاصيل غير المشروعة

١١ - تكتسب مكافحة المخدرات غير المشروعة أهمية متزايدة مع التداخل المتزايد لنمط العنف في المناطق الريفية مع خريطة الاقتصادات غير المشروعة. وفي إطار البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة الذي أنشئ في أيار/مايو ٢٠١٧، وقعت ٧٧ ٦٥٩ أسرة اتفاقات استبدال طوعية التزمت فيها بالقضاء على نحو ٠٠٠ ٤٥ هكتار من الكوكا. وحتى الآن، تم القضاء على مساحة بلغت نحو ٠٠٠ ١٥ هكتار، بحسب ما تحقق منه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد وُقع تسعة وعشرون اتفاقا تقنيا بين المكتب ومنظمات المزارعين المحلية حتى ١٢ تموز/يوليه، بما يعود بالفائدة على ٢٩ ٥٢٣ أسرة. ويشارك ٥٤ من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين في برنامج استبدال الكوكا، بالتركيز على العلاقات مع المجتمعات المحلية. ورغم هذه الجهود، فإن تقديرات زراعة الكوكا مستمرة في الارتفاع. ومما يبعث على القلق أن بعض قادة المجتمعات المحلية المشاركين في البرنامج الطوعي قُتلوا أو تلقوا تهديدات من جانب المتجرين بالمخدرات. كما اشتكت بعض الأسر من نقص الموارد المخصصة للبرنامج وحالات التأخير في توفير الاستثمارات التكميلية المجتمعية والإقليمية الرامية إلى تحسين الهياكل الأساسية والتصدي للفقر في المناطق الريفية. وتتسبب هذه التحديات في الحد من فرص استدامة اتفاقات الاستبدال المبرمة مع المجتمعات المحلية.

١٢ - ويشير تزايد الأرقام المتعلقة بالمساحة المزروعة بالكوكا، وانتشار الجماعات المسلحة التي تتنافس من أجل السيطرة على هذه المناطق، واستمرار العنف الذي تتعرض له مجتمعات زراعة الكوكا، وانتشار إدمان المخدرات، بما في ذلك في المجتمعات المحلية الريفية، إلى أهمية مكافحة الاتجار بالمخدرات باعتباره جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى النهوض بالسلام والتنمية وسيادة القانون في مناطق النزاع السابقة. وحسبما يتبين من تجربة السنتين الماضيتين، يمكن للمجتمعات المحلية نفسها ومنظماتها أن تتولى قيادة هذا الجهد، ولكن بذل جهود أكثر استدامة وأفضل تنسيقا من جانب مؤسسات الدولة لتوفير الأمن والهياكل الأساسية والأراضي والبدائل الاقتصادية يعد شرطا مسبقا للنجاح. ويمكن لإبرام اتفاق وطني فيما بين الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية جميعها أن يكون عاملا هاما في تحقيق النجاح.

المفاوضات بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني

١٣ - مُدِّدت الجولة الخامسة من المحادثات بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني، التي كانت قد بدأت في ١٥ آذار/مارس، حتى ١٥ حزيران/يونيه. وفي بيان مشترك، صدر في ١٨ أيار/ مايو، أعلنا فيه رسميا إنشاء لجنة تقنية مكلفة بوضع اتفاق جديد لوقف إطلاق النار، أعرب الطرفان عن اعتزامها اطلاع المؤتمر الأسقفي لكولومبيا وبعثة الأمم المتحدة للتحقق على ما يحرزانه من تقدم. وأطلقت الجولة السادسة للمحادثات في ٢ تموز/يوليه ولا تزال مستمرة حاليا. ولا يزال البندان الرئيسيان المدرجان على جدول الأعمال هما تحسين وقف إطلاق النار ووضع تصور للمشاركة المجتمعية في عملية السلام.

ثالثا - مهام البعثة

١٤ - حددت الحكومة وحزب القوة الثورية البديلة سلسلة من الخطوات للمضي قدما في تنفيذ إعادة إدماج أعضاء الحزب والضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية والمنظمات والقادة في المناطق الأكثر تضررا

من النزاع. وأحرز بعض التقدم في خضم تحديات مستمرة. وثمة دروس مستفادة من هذه العملية يُتوقّع أن تساعد الحكومة المقبلة وهي تتولى المسؤولية عن توطيد عملية السلام، وخصوصا المهام الخاضعة للتحقق.

ألف – إعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي

ملكية الأراضي والمشاريع الإنتاجية

١٥ – لقد ركزت بوجه خاص في تقريري السابق على أهمية ترجمة عدد من التدابير القانونية والتقنية التي اعتمدت خلال الفترة الماضية إلى فرص فعلية مدرة للدخل. وفي ٤ أيار/مايو، أصدر الرئيس مرسوما تاريخيا يمكن المقاتلين السابقين المنضوين في تعاونيات من الحصول على ملكية الأراضي. وفي ٧ حزيران/يونيه، قرر المجلس الوطني لإعادة الإدماج الشروع في شراء أراض لستة مشاريع إنتاجية كان قد وافق عليها بالفعل. وفي سان خوسيه ديل غوابياري، من المتوقّع شراء أول قطعة أرض قبل نهاية هذا الشهر. وحددت الحكومة وحزب القوة الثورية البديلة طريقة أخرى تتيح إدراج عنصر شراء الأراضي في المشاريع المعروضة على المجلس الوطني لإعادة الإدماج من أجل الموافقة عليها وتمويلها.

١٦ – والتدابير المتخذة لضمان الحصول على الأراضي مبشرة. غير أنه عقب أشهر من الجهود المبذولة لا يوجد حتى الآن سوى ٤٠٠ هكتار تقريبا يجري تخصيصها للمقاتلين السابقين. وفي حين أن مسار حيازة الأراضي للمقاتلين السابقين قد رُسم، فسيقع على كاهل الحكومة المقبلة مسؤولية جعله متاحا على نطاق واسع وبصورة فورية للمقاتلين السابقين في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والمستوطنات الأخرى.

١٧ – وثمة تقدم جزئي في تنفيذ المرسوم المتعلق بالتعاونيات. فقد أنشئت ٧٠ تعاونية لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين، ولكن ثمانية منها فقط مقننة تماما وقادرة على العمل. وهذه خطوة أخرى لضمان جدوى الأنشطة الإنتاجية واستدامتها.

١٨ – وفيما يتعلق بالمشاريع الإنتاجية، التي كانت حتى الآن تمول في الغالب تمويلا ذاتيا من جانب المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية، كان الهدف الأولي للمجلس الوطني لإعادة الإدماج هو كفالة الموافقة على مشروع واحد وتمويله في كل منطقة من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وقد ووفق حتى الآن على ثمانية مشاريع بمساعدة تقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصرفت أموال من الحكومة على اثنين منها. وهناك ثمانية مشاريع إضافية يمكن الموافقة عليها بحلول نهاية تموز/يوليه و ١١ مشروعا أخرى يجري تصميمها بدعم من وكالات وطنية. ورغم هذه الجهود، فإن الهدف الأساسي المتمثل في توفير فرص مدرة للدخل لـ ٠٠٠ ١٤ من المقاتلين السابقين أبعد ما يكون عن التحقيق. وفي غضون ذلك، قدمت الحكومة القرار الجديد بالترحيب القاضي بتقديم المساعدة الغذائية إلى المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج حتى نهاية عام ٢٠١٨.

١٩ – وقد ثبتت أهمية مساعدة المجتمع الدولي في دعم المبادرات الإنتاجية. وأنشئ صندوق خاص للمشاركة في تمويل المشاريع الإنتاجية تحت مسؤولية المجلس الوطني لإعادة الإدماج. وتلقت مشاريع مختلفة دعما من منظومة الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي) وتمويلا من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء. ويشتري مشروع أطلقه برنامج الأغذية العالمي مؤخرا منتجات زراعية من عدة مناطق إقليمية

للتدريب وإعادة الإدماج لتغذية الأطفال في إطار برنامجه للتغذية المدرسية. ولمساعدة المبادرات الصغيرة القائمة للمقاتلين السابقين ذات التمويل الذاتي، ظلت البعثة والبرنامج الإنمائي يعملان مع الحكومة وحزب القوة الثورية البديلة على دعم ٣٧ مشروعا قائما في ٢٥ من المناطق الإقليمية للتدريب و ١٢ مستوطنة جديدة، تقود خمسة مشاريع منها نساء.

٢٠ - كما تقدم الشركات والمؤسسات الخاصة مساهمات متزايدة في عملية إعادة الإدماج. ففي مقاطعة كاوكا، سيكون لدى شركة متخصصة في البن العالي الجودة الآن ٦٥٠ موردا من المقاتلين السابقين من جميع المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في كاوكا. واتخذت مؤسسات كولومبية خاصة مبادرات مماثلة.

٢١ - وظل الفريق العامل المعني بالمسائل الجنسانية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج يقوم بدور نشط على نحو متزايد في إدراج نهج مراعٍ للمنظور الجنساني في إعادة الإدماج الاقتصادي، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبعثة. ولا تزال التحديات قائمة، بما في ذلك توافر الرعاية للأطفال، ضمن تدابير أخرى للتمكين من المشاركة النشطة والمجدية للنساء في المشاريع الإنتاجية.

الأفرقة العاملة المعنية بإعادة الإدماج في المقاطعات

٢٢ - ثمة تطور مشجع يتمثل في إنشاء لجان في الأشهر الأخيرة لإعادة الإدماج على مستوى المقاطعات، وهي تتولى تنسيق موارد المساعدة التقنية، والصحة، والتعليم، والشؤون الجنسانية، من بين أمور أخرى. وقد ساعدت هذه المبادرات على صعيد المقاطعات - وهي ست حتى الآن - على ترسيخ جهود إعادة الإدماج في الواقع المحلي وأتاحت موارد المقاطعات وخبراتها لإعادة الإدماج.

الدروس المستفادة

٢٣ - استخلصت بعض الدروس من عملية إعادة إدماج معقدة وصعبة بمناسبة منتدى للحكام نظمه وزير الداخلية والمفوض السامي للسلام والبعثة في حزيران/يونيه. وأشارت استنتاجاته الأربعة إلى ما يلي: (أ) ضرورة فهم إعادة إدماج المقاتلين السابقين كجزء من عملية المصالحة والتنمية المجتمعية الأوسع نطاقا في المناطق التي تجري فيها إعادة الإدماج؛ (ب) ضرورة الأخذ بطابع لامركزي قوي في عملية إعادة الإدماج، لا سيما المجلس الوطني لإعادة الإدماج، من أجل توفير خبرات وموارد أقرب للديناميات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق؛ (ج) الحاجة إلى ضمان إقامة علاقة أوثق مع القطاع الخاص، الذي أظهر اهتمامه وقدراته في مجال دعم المشاريع الإنتاجية للمقاتلين السابقين؛ (د) جدوى زيادة ربط المساعدة الدولية بشكل مباشر بالمبادرات الإقليمية.

٢٤ - وقد زادت أهمية الربط الوثيق لأنشطة إعادة الإدماج بالتنمية المحلية نتيجة للتحول الجغرافي في مجال إعادة الإدماج. واليوم، وفي حين أن نحو ٤ ٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين لا يزالون داخل المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وحولها، فإن ما يزيد على ٢ ٠٠٠ فرد قد انتقلوا إلى بضع عشرات من نقاط التجميع الجديدة، وآلاف آخرون ينتشرون على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد بما في ذلك في المدن الكبرى. وفي ظل هذه الظروف، ستعتمد إعادة الإدماج الطويلة الأجل، على الصعيدين الجماعي والفردي، على الفرص الاقتصادية المتاحة على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات.

٢٥ - واتساقا مع هذه الدروس، اتفقت الحكومة وحزب القوة الثورية البديلة على الاستراتيجية التي طال انتظارها لإعادة إدماج المقاتلين السابقين واعتمدت كوثيقة سياسة عامة في ٥ تموز/يوليه.

والاستراتيجية، التي تشمل فترة ثماني سنوات حتى عام ٢٠٢٦، تقدر تكلفتها بـ ٢٢٠ مليون دولار. وهي تدعو إلى تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة المشاركة في إعادة الإدماج، وتكامل إعادة إدماج مع إجراءات التنمية المحلية الرامية إلى تعزيز النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية، والتركيز على المستقبل الاقتصادي المستدام للمقاتلين السابقين وأسرهم، وسبل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية. وتزود الاستراتيجية الحكومة الجديدة بإطار متفق عليه للسياسة العامة يُتوقّع أن يحسن إمكانية الإدماج الفعال الطويل الأجل.

باء – إعادة الإدماج السياسي

٢٦ – وفقا للقانون التشريعي رقم ٠٣ بشأن المشاركة السياسية لحزب القوة الثورية البديلة، سيشغل، في ٢٠ تموز/يوليه، ١٠ ممثلين للحزب، منهم امرأتان، المقاعد المخصصة لهم في المؤتمر الوطني – خمسة مقاعد في مجلس الشيوخ وخمسة مقاعد في مجلس النواب. وذكر الرئيس المنتخب أنه لا يعترض على تخصيص ١٠ مقاعد للحزب، ولكنه يعترض على أن يشغل أعضاء من الحزب متهمون بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية مقاعد الحزب في المؤتمر الوطني قبل انقضاء فترة الأحكام التي أصدرتها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وأعرب عن اعتزامه السعي إلى تحقيق توافق وطني في الآراء بشأن هذه المسألة.

جيم – الضمانات القانونية

٢٧ – عملت الحكومة على إنجاز استعراضها لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين واعتماد وإخطار أكبر عدد ممكن منهم قبل نهاية فترة الإدارة الحالية. وقد أحرزت تقدما كبيرا خلال هذه الفترة. وتتيح الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ودائرة العفو التابعة لها إجراءات لمعالجة المسائل المعلقة المتصلة بالضمانات القانونية لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين على النحو المبين في اتفاق السلام.

٢٨ – وكما ذكر في التقارير السابقة، قدمت القوات المسلحة الثورية في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ قائمة تضم ١٤ ١٧٨ فردا حددتهم باعتبارهم أفرادا سابقين فيها، مما نتجت عنه عملية استعراض واعتماد لتلك الأسماء يقوم بها مكتب المفوض السامي للسلام. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، تطلب تزايد انتشار أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين المزيد من الجهود الاستباقية لتحديد أماكن الأفراد وإبلاغهم باعتمادهم وضمان إدماجهم في عمليات إعادة الإدماج والاستحقاقات الأوسع نطاقا. وقدم مكتب المفوض السامي للسلام وحزب القوة الثورية البديلة والبعثة الدعم لزيارات إلى عدة مقاطعات لهذا الغرض. وحتى منتصف تموز/يوليه ٢٠١٨، بلغ العدد الإجمالي لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين الذين اعتمدهم مكتب المفوض السامي نحو ٠٠٠ ١٣ فرد وقد أُخطر نحو ٦٢٣ ١٢ منهم باعتمادهم. ومكتب المفوض السامي مفتوح لمواصلة عملية الاعتماد.

٢٩ – وأشار حزب القوة الثورية البديلة إلى أنه يعد قائمة تضم نحو ٠٠٠ ١ من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين الذين لم تتمكن القوات، لأسباب مختلفة، من إدراجهم في القائمة الأصلية المقدمة في آب/أغسطس ٢٠١٧. ووافقت الحكومة على استعراض الأسماء لإدراجها في مسار خاص لإعادة الإدماج فرديا، وهو مسار يجري النظر في تفاصيله.

٣٠ - وفي وقت توقيع اتفاق السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، حُدّد أن هناك نحو ٥٠٠ ٣ من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين في السجن، ونحو ٨ في المائة منهم من النساء. وبحلول نهاية حزيران/يونيه، كان ٢٠٨ أفراد معتمدين لا يزالون في السجن، ٣ في المائة منهم من النساء. ووافقت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام على إعطاء الأولوية لاستعراض ما إذا كان ينبغي منح الحرية المشروطة لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين المعتمدين الذين لا يزالون في السجون، ريثما يُحدّد وضعهم القانوني. وثمة ٢٣٠ شخصا إضافيا، أطلقت عليهم صفة ''دعاة السلام''، كانوا قد منحوا الحرية المشروطة المؤقتة، وفي ١٧ نيسان/أبريل مدد الرئيس تلك الاستحقاقات إلى أن يُسوّى وضعهم القانوني. وهناك ٣١٣ فردا إضافيا مدرجين في قائمة القوات المسلحة الثورية، ومعظمهم في السجن، لا يزال اعتمادهم المحتمل قيد الاستعراض لدى مكتب المفوض السامي للسلام.

٣١ - ويدعو اتفاق السلام إلى تقديم المساعدة القانونية والدعم للأفراد الذين يندرجون في إطار العناصر المختلفة للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار. وفي ١١ تموز/يوليه، أُقر المرسوم المتعلق بإنشاء النظام المستقل لتقديم المشورة والدفاع.

٣٢ - وفي ٩ نيسان/أبريل، اعتقل سيوكسيس باوسياس هيرنانديس سولارتي، المعروف أيضا باسم خيسوس سانتريتش، أحد قادة حزب القوة الثورية البديلة المرشحين لشغل مقعد في المؤتمر الوطني، لتسليمه بموجب نشرة حمراء صادرة عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قدمت طلبا رسميا لتسليمه في ٦ حزيران/يونيه. وبموجب الدستور، تتمتع الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام باختصاص استعراض طلبات تسليم الأشخاص المشمولين بولايتها لتحديد ما إذا كان السلوك المزعوم قد وقع بعد توقيع اتفاق السلام، وفي هذه الحالة قد يخضع السيد هيرنانديس للتسليم. ولدى الولاية القضائية الخاصة ١٢٠ يوما لاتخاذ قرار.

٣٣ - وقد سبّب احتجاز السيد هيرنانديس انزعاجا كبيرا وسط أعضاء حزب القوة الثورية البديلة، ولا سيما في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، حيث تساورهم شكوك بشأن الادعاءات ويشعرون بالقلق لأن أيا من أعضاء الحزب يمكن أن يتعرض لاتهام مماثل. وهذه القضية تعقد الشعور المتفشي وسط أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين حول الغموض القانوني الناجم عن الخلاف المستمر بشأن نظام العدالة الانتقالية.

دال - الضمانات الأمنية

التنسيق الثلاثي للحماية والأمن

٣٤ - لا تزال الآلية الثلاثية للحماية والأمن هي آلية التنسيق الرئيسية بين الوحدة الوطنية للحماية والشرطة الوطنية والبعثة، بمصاحبة القوات المسلحة. وهي توفر الأمن لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين وتعمل على بناء الثقة بين الطرفين. وخلال هذه الفترة، نجحت الآلية في تنسيق التدابير الأمنية خلال جولتي الانتخابات الرئاسية، التي لم تقع خلالها أي حوادث أمنية. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، اتسع نطاق الآلية وأنشئت حتى الآن آليات محلية شبيهة في ١٤ منطقة و ٢٢ من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وفي إطار الآلية، تقوم الوحدة الوطنية للحماية، بدعم من البعثة، بوضع دليل للمخاطر الخاصة التي تواجهها النساء من أعضاء حزب القوة الثورية البديلة.

٣٥ - وقد أثبتت الآلية الثلاثية للحماية والأمن والمديرية المتخصصة للوحدة الوطنية للحماية أنهما أداتان هامتان يتعين تدعيمهما بتعزيز قدرتهما على تقييم المخاطر وتصميم التدابير الأمنية، وذلك خصوصا لصالح أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين الذين انتقلوا إلى مستوطنات جديدة.

بسط الأمن حول المناطق الإقليمية

٣٦ - لا تزال قوات الأمن العام توفر الأمن للمناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، وقد احتفظت، في كثير من الحالات، بعلاقات تعاونية مع المقاتلين السابقين. ومن المتوقع عموما أن يكون لوجود قوات الأمن أثر رادع واسع النطاق على العنف في المناطق المجاورة. غير أنه، كما ترد المناقشة في الفقرة ٤٠ أدناه، في خمس من المناطق الإقليمية والمناطق المحيطة بها تدهورت الحالة الأمنية ووقعت اغتيالات وهجمات مسلحة ضد المقاتلين السابقين والسكان المحليين بالقرب من المناطق الإقليمية وفي المجتمعات المحلية المجاورة. وتبرز هذه الحالات ضرورة اتباع نهج أكثر استباقا لوجود قوات الأمن العام في المناطق المعرضة لهجمات الجماعات المسلحة.

٣٧ - وكما ذكر سابقا، فإن أعضاء حزب القوة الثورية البديلة ينتشرون على نحو متزايد في مستوطنات جديدة دون توافر إطار قانوني واضح لنشر قوات الأمن. وتقع بعض المستوطنات في مناطق حضرية مما يتطلب اتخاذ نهج خاص. وقد كان هناك بعض التنسيق بين سكان المستوطنات الجديدة وقوات الأمن، ولكن هذا التنسيق يتطلب إضفاء طابع رسمي ومتسق عليه.

الحماية اللصيقة

٣٨ - لقد ظلت الحماية اللصيقة عنصرا أساسيا في تنفيذ التدابير الأمنية المنفذة لصالح أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين. وقد أنشأت الوحدة الوطنية للحماية ١٣٦ مُفرزة للحماية اللصيقة للمعرضين لمخاطر كبيرة من الأفراد والمقاتلين السابقين في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وثمة حاجة إلى تدريب وتجنيد المزيد من موظفي الحماية اللصيقة لتلبية الملاك الكامل البالغ ١ ٢٠٠ موظفا حسبما هو منصوص عليه في اتفاق السلام. ولهذا الغرض، تم التعاقد مع ١٨١ موظفا إضافيا في هذه الفترة، ولا تزال ثمة حاجة إلى عدد إضافي قدره ١٠٢ من أولئك الموظفين. وقبل توقيع اتفاق السلام، لم تكن هناك نساء ضمن موظفي الحماية اللصيقة في الوحدة الوطنية للحماية. واليوم، هناك ١٢٨ امرأة في الوحدة، جُنّدت ٤٦ منهن خلال هذه الفترة.

أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج

٣٩ - خارج نطاق الآليات الأمنية التي توفرها قوات الأمن العام والوحدة الوطنية للحماية، قُتل ٥١ من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين وكان ٥ آخرون من ضحايا الاختفاء القسري منذ آب/أغسطس ٢٠١٧. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ٢٢ من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين واثنين من أقارب أحد الأفراد. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كرست وحدة التحقيقات الخاصة في مكتب المدعي العام الجزء الأكبر من جهودها للتحقيق في هذه الحالات. ونتيجة لتحقيقاتها في الحالات الـ ٢٩، نجحت الوحدة في تحديد مجموعة متنوعة من الدوافع وراء حالات القتل وتمكنت، في ٤٠ في المائة من تلك الحالات، من تحديد الجناة الفعليين أو المدبرين أو كليهما. أما من أكثر القضايا رمزية، فقد

اعتقلت الوحدة، في مقتل اثنين من أفراد القوات الثورية السابقين في بيك، بأنتيوكيا، في كانون الثاني/يناير، اثنين من مرتكبي الجريمة وأحد مدبريها، وكانوا جميعهم من أعضاء الجماعة المسلحة غير القانونية المسماة *كلان دي غولفو*.

٤٠ - وفي يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه، عقدت قيادة حزب القوة الثورية البديلة اجتماعا لممثلين من جميع المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج ونقاط التجميع الجديدة، بمشاركة وزير الداخلية والآلية الثلاثية للحماية والأمن وقوات الأمن والوكالة الوطنية لإعادة الإدماج، لمناقشة التحديات الأمنية التي يواجهها المقاتلون السابقون. وتعلقت التهديدات الكبرى التي حددها المقاتلون السابقون بالاتجار بالمخدرات. والمناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج الخمس المعرضة لتهديدات أمنية رئيسية هي التي تقع تحديدا في ممرات تاريخية للاتجار بالمخدرات. وتقترن الديناميات الأمنية المتدهورة للمناطق بانتشار الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات صاحبة السوابق واستيعاب بعض الأفراد المدنيين والعسكريين المحليين من قبل المتجرين بالمخدرات. ويمثل ارتفاع مستويات انعدام الأمن بسبب بطء التقدم المحرز في المشاريع الإنتاجية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج ونقاط التجميع الجديدة عاملا أيضا. واتُّفق على وضع خطط للحماية في المناطق وبروتوكولات أمنية لحماية المجتمعات المحلية والقادة، وتنسيق أنشطة أفرقة الحماية اللصيقة، والإصرار على إحراز تقدم في المشاريع الإنتاجية.

أمن المجتمعات المحلية ومنظماتها وقادتها في أكثر المناطق تضررا من النزاع

٤١ - يظل يساورني قلق بالغ، يشاطرني فيه معظم الكولمبيين، إزاء استمرار اغتيالات قادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان، وهي مشكلة ازدادت حدتها في الأيام التي تلت الانتخابات الرئاسية. وفي بيان صدر مؤخرا، أشار المدعي العام أن الزيادة في جرائم القتل لا تتسبب في قلق القادة وحسب وإنما أفراد المجتمعات المحلية كذلك، في إطار زيادة العنف على نطاق أوسع في العديد من المناطق الريفية. ومما يؤكد هذا الاتجاه، في الفترة المشمولة بالتقرير، تعلقت نسبة ٧٠ في المائة من الإنذارات المبكرة التي أصدرها مكتب أمين المظالم بأخطار وشيكة تحدق بمجتمعات محلية، وقادة اجتماعيين وقادة الجماعات الإثنية، فيما يتصل بإعادة الأراضي إلى مالكيها، والاستعاضة عن المحاصيل غير المشروعة، واستمرار تجنيد الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أمين المظالم المخاطر المستمرة المتصلة بالعنف الجنسي في عدد من المقاطعات.

٤٢ - ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه يظل ينجم عن سعي أطراف فاعلة إلى السيطرة على المجتمعات المحلية والأراضي والموارد، خاصة في المناطق التي كانت تخضع لسيطرة القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة. وفي بعض المناطق، مثل مقاطعة نارينيو ومنطقة كاتاتومبو في مقاطعة نورتي دي سانتاندير، أدت هذه الحالة إلى مستويات من العنف لم يُشهد مثلها منذ انتهاء النزاع. وفي ٣ تموز/يوليه، على سبيل المثال، قُتل سبعة أشخاص في أرغيليا، بمقاطعة كاوكا، التي تقع على ممر استراتيجي للاتجار بالمخدرات.

٤٣ - وقد طرح اتفاق السلام طائفة من الأدوات للتصدي للحالة في المناطق الأكثر تضررا من النزاع. وتشمل تلك الأدوات إنشاء فيلق متميز من الشرطة الوطنية للعمل في مناطق النزاع السابقة؛ وتعزيز مكتب النائب العام من خلال إنشاء وحدة التحقيقات الخاصة المكرسة لتفكيك المنظمات الإجرامية؛ وتعزيز نظام الإنذار المبكر لمكتب أمين المظالم واستجابة الوكالات الحكومية؛ وبرنامج الاستعاضة عن

المحاصيل غير المشروعة؛ والبرنامج الوطني لحماية المجتمعات المحلية ومنظماتها وقادتها؛ ووضع قانون ينشئ عملية تقوم المنظمات الإجرامية في إطارها بإخضاع أنفسها للعدالة العادية، والتشجيع على المصالحة الوطنية من خلال المجلس الوطني للسلام والمصالحة. ووُضعت خطة الحكومة المسماة ''خطة حورس'' منذ نهاية عام ٢٠١٧ وهي تهدف إلى نشر قوات الأمن في البلديات الأكثر عرضة للخطر. وجميع هذه التدابير هي في مستويات مختلفة من التنفيذ. ومع ذلك، من الواضح أنها، في مجموعها، لم تحقق الأثر المنشود. بل إن التحدي أصبح أكبر إلى حد ما. ويمثل التأييد واسع النطاق، الذي أعقب النداء العاجل للرئيس سانتوس من أجل إبرام ميثاق وطني ضد العنف، مؤشرا على ضخامة التحدي. وواصلت البعثة متابعة ودعم تنفيذ هذه التدابير.

نظام الإنذار المبكر والاستجابة المؤسسية

٤٤ - فيما يتعلق بنظام الإنذار المبكر، تابعت البعثة ٢٧ إنذارا مبكرا جديدا في ٤٩ بلدية. وأحرزت اللجنة المشتركة بين القطاعات للاستجابة السريعة للإنذارات المبكرة بعض التقدم في تنسيق الجهود المؤسسية الرامية إلى العمل استجابة للإنذارات المبكرة. بيد أن فعاليتها ستتطلب المزيد من الاستعداد من جانب السلطات الإقليمية والمحلية للاضطلاع بالمسؤولية، والمزيد من التوصيات التي تهدف إلى إيجاد الحلول والقابلة للقياس والواضحة.

مكتب المدعي العام ووحدة التحقيقات الخاصة

٤٥ - ردا على الهجمات ضد القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، اعتمد مكتب النائب العام مبادئ توجيهية استراتيجية ورفع درجة الأولوية التي يوليها لهذه الحالات عدد من وحدات المقاضاة التابعة له، بما في ذلك وحدة التحقيقات الخاصة. ووفقا لأحدث الأرقام التي أوردها مكتب النائب العام، من جملة ١٨٤ قضية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أُحرز تقدم فيما يتعلق بـ ٨٩ قضية جرى فيها تحديد ٥٧ من الجناة الأساسيين و ٣٢ من المشاركين بالتخطيط.

٤٦ - واعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠١٨، تولت وحدة التحقيقات الخاصة من جانبها المسؤولية عن ٧١ قضية من قضايا الاعتداء على القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في خمس مقاطعات هي أنتيوكيا، وكوردوبا، وميتا، وبالي ديل كاوكا، وكاوكا.

البرنامج الشامل لتأمين وحماية المجتمعات المحلية ومنظماتها وقادتها والمدافعين عن حقوق الإنسان

٤٧ - اعتُمد برنامج التدابير الجماعية للمجتمعات المحلية بموجب مرسوم رئاسي في ١٨ نيسان/أبريل بعد مشاورات مستفيضة مع طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني. والبرنامج مصمم ليكون عنصرا رئيسيا في السياسة العامة الوطنية بشأن الوقاية وحماية المجتمعات المحلية. وتناقش البعثة مع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني أولويات التنفيذ والتحقق.

برنامج المصالحة والتعايش ومنع الوصم

٤٨ - منذ عام ٢٠١٧، يتولى المجلس الوطني للسلام والمصالحة قيادة هذا البرنامج المنصوص عليه في اتفاق السلام في جملة الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية في منطقة النزاع. وحتى الآن، اختار المجلس

رسميا ١٠٥ أعضـاء، يمثل ٧٠ منهم ٣٦ قطاعا من قطاعات المجتمع المدني الكولومبي (٤٤ في المائة منهم نساء)، ويمثل ٣٥ منهم المؤسسات الحكومية بما يشمل الفرعين التنفيذي والتشريعي (٥٠ في المائة منهم نساء). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أعلن الرئيس سانتوس خطة عمل المجلس مع تسليط الضوء على ثلاثة جوانب رئيسية، هي: (أ) المجالس الإقليمية للسلام والمصالحة والتعايش؛ (ب) السياسة العامة للمصالحة والتعايش وعدم الوصم؛ (ج) التربية المدنية من أجل السلام.

٤٩ - وحتى الآن، عقد المجلس خمسة اجتماعات إقليمية بمستويات مشاركة مرتفعة من النساء، والشباب، والمنظمات الإثنية والدينية، ومنظمات الضحايا، وأفراد القوات المسلحة الثورية السابقة، والمزارعين، واتحادات الأعمال التجارية. وستدعم البعثة الأنشطة التي تضطلع بها هذه الآلية الهامة للحوار بين مختلف قطاعات المجتمع الكولومبي.

اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية

٥٠ - ركزت اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية على وضع خطة عمل للتصدي للمنظمات الإجرامية والأنشطة الإجرامية وتفكيكها. وقد وفرت اللجنة منبرا للحوار وبناء الثقة بين المجتمع المدني والجهات الفاعلة الحكومية. وعقدت اللجنة الفرعية التقنية ١١ جلسة إقليمية لتعزيز روابطها على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي. وفي آخر جلسة للجنة، التي عقدتها في ١٠ تموز/يوليه، والمكرسة لوضع تدابير جديدة للتصدي لاغتيالات القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، عرض ممثلو المجتمع المدني توصيات لتحسين عمليات اللجنة وشددوا بالإجماع على قيمة استمرارها في عملها في سياق الحكومة المقبلة.

الدروس المستفادة

٥١ - فيما يتعلق بغالبية الأدوات التي نوقشت أعلاه، ثمة أسباب وجيهة كثيرة لكي تستمر في عملها. وقد أثبتت الإنذارات المبكرة من مكتب أمين المظالم دقتها بصفة عامة، مما يشكل أداة للوقاية، ومع مرور الوقت وتوفر القيادة السياسية، ينبغي أن تكون المؤسسات قادرة على الاستجابة لها بصورة أكثر فعالية. ومن بين المؤسسات الحكومية، ظل مكتب النائب العام يحتل الصدارة في تحليل التحديات الناجمة عن غياب الدولة في مناطق النزاع، ويبدو أن تحقيقاته توشك على تحديد الأطراف المسؤولة عن العنف والهياكل التي تدعمها. ويوفر المجلس الوطني للسلام والمصالحة ومجالسه الإقليمية منبرا للحوار بين قطاعات المجتمع الكولومبي بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه البلد.

٥٢ - وتمثل أحد أوجه القصور الرئيسية في عملية التنفيذ في الافتقار إلى التكامل بين مختلف مكونات عمل الدولة في المناطق الريفية. ويمكن لتحديد الأولويات والتسلسل والتركيز الجغرافي إحداث أكبر قدر من التأثير من الموارد المحدودة على أمن ورفاه المجتمعات المحلية. وكما ذُكر في تقريري السابق، لم يكن نشر قوات الأمن العام مصحوبا بما يكفي من توفير السلع والخدمات عن طريق الوجود المدني للدولة؛ كما لم تصحب برنامج الاستعاضة عن نبات الكوكا أدوات أخرى من أدوات نفوذ الدولة.

الاستراتيجيات الشاملة والمجتمعية الأساس للوقاية والحماية

٥٣ - تحديدا من أجل تلبية الحاجة إلى التكامل بين الخدمات التي تقدمها الدولة على مستوى المجتمع المحلي، قامت وزارة الداخلية خلال هذه الفترة مع البعثة بتحديد أربع مناطق بوصفها مناطق ”تجريبية“ للتنفيذ الأولي لنهج شامل إزاء توفير الوقاية والحماية للمجتمعات المحلية، في كل من غوابي (بمقاطعة كاوكا)، وتوماكو (بمقاطعة نارينيو)، وسان خوسيه دي أوري (بمقاطعة كوردوبا)، وإيل تارا (بمقاطعة نورتي دي سانتاندير). وقدم المجتمع المدني، بما يشمل المنظمات الإثنية والمجتمعية الأساس، تشكيلة من المقترحات المبتكرة، وغير المكلفة في معظمها، من أجل ضمان الأمن والحماية لأفراد المجتمع. وتوضح المبادرة قيمة الحوار مع المجتمعات المحلية، والحاجة إلى استجابة سريعة ومنسقة من جانب مؤسسات الدولة. وستتابع البعثة عن كثب هذه المبادرات وتدعمها.

هاء - المسائل الشاملة

تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتواصل مع الجماعات النسائية

٥٤ - في تقريري السابق، شددت على بعض أوجه القصور فيما يتعلق بإدراج تدابير جنسانية في كل من إعادة إدماج المحاربين السابقين والضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية. وقد بُذلت جهود ملموسة في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٥ - وكما ذُكر آنفا، يضطلع الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية والتابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج بدور متزايد النشاط في تعزيز المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ المشاريع الإنتاجية. واقترح الفريق العامل ١٦ عملا جنسانيا في سياسة الإدماج التي تدوم ثماني سنوات التي اعتُمدت مؤخرا. وفي غضون ذلك، قامت البعثة، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بإنشاء منتدى رفيع المستوى لتعبئة العمل الدولي والموارد اللازمة لدعم الأنشطة الاقتصادية للنساء من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقة وزيادة إدراج الأبعاد الجنسانية.

٥٦ - وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية، أطلقت الشرطة الوطنية مشروعا لزيادة التوعية بالشؤون الجنسانية والاستجابة للعنف الجنساني في سبع مناطق، ووضعت وزارة الدفاع أول سياسة لها بشأن تعميم المنظور الجنساني لقطاع الدفاع، بما في ذلك للعسكريين المنشورين في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والمجتمعات المحلية. وبالنيابة عن الآلية الثلاثية للحماية والأمن، تقوم الوحدة الوطنية للحماية والبعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بإعداد دليل بشأن الحماية الذاتية للنساء من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقة. والدورة التدريبية الثالثة والأخيرة لأفرقة الحماية اللصيقة التي بدأت في حزيران/يونيه تشمل التدريب على الحماية المراعية لنوع الجنس، ونتيجة لتدابير التجنيد الاستباقي، تشمل الدورة ٧٥ امرأة مشاركة، منهن ٤٦ اجتزن الفرز الأولي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٦ في المائة في عدد النساء في الحرس الشخصي في الوحدة الوطنية للحماية. وأخيرا، في ١٥ حزيران/يونيه، أطلق وزير الداخلية البرنامج الشامل بشأن الضمانات للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء القائدات. ويمكن لهذه المبادرة، إذا توفر لها التمويل على النحو الواجب، أن تشكل تكملة فعالة لتنفيذ المرسوم ٦٦٠ (٢٠١٨)، المتعلق بتدابير الحماية الجماعية للمجتمعات المحلية.

٥٧ - وتواصل البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الحفاظ على حوار منتظم مع المنظمات النسائية على المستويين الوطني والإقليمي، ومع شبكة من جهات التنسيق بين البعثة والقوة الثورية البديلة المشتركة بشأن الشؤون الجنسانية عبر ٢٤ منطقة من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وفي الفترة من ١٤ إلى ١٦ تموز/يوليه، نظمت لجنة الشؤون الجنسانية في القوة الثورية البديلة والبعثة معتكفا مع أكثر من ٨٨ من جهات التنسيق للشؤون الجنسانية من جميع المناطق الإقليمية للتدريب والأقاليم وفر وسائل عملية لكفالة إدراج المرأة ونهج مراعٍ للشؤون الجنسانية في الأنشطة الاقتصادية وفي آليات الحماية الذاتية، لا سيما للنساء اللاتي يضطلعن بأدوار قيادية.

المنظورات الإثنية

٥٨ - أحرز تقدم محدود في إدماج المنظورات الإثنية في عملية إعادة الإدماج. وقد أعدت منظمات الشعوب الأصلية مشروع مرسوم يحدد إجراءات لإعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة من الشعوب الأصلية. ومشروع المرسوم هو قيد الاستعراض من قبل الوكالة الوطنية لإعادة الإدماج. وقد رصدت الوكالة أموالا لإعداد عملية مماثلة لإعادة إدماج المحاربين السابقين من الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي؛ ولم يتخذ قرار بعد بشأن إدماج هاتين العمليتين في مرسوم واحد أم لا.

٥٩ - وفيما يتصل بإدماج الجوانب الإثنية في توفير الضمانات الأمنية للمحاربين السابقين والمجتمعات المحلية، حدثت بعض أوجه التقدم. ويبعث ذلك على القلق بوجه خاص نظرا لأن جزءا كبيرا من القادة الاجتماعيين وقادة المجتمعات المحلية الذين قُتلوا حتى الآن في عام ٢٠١٨ كانوا من أفراد مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وتشير الإنذارات المبكرة الصادرة عن مكتب أمين المظالم إلى أن استخدام أراضي الجماعات الإثنية للاتجار بالمخدرات والتعدين غير المشروع والأشكال الأخرى لاستغلال الموارد الطبيعية تعرض القادة للخطر وتتسبب، في بعض الحالات، في تشريد المجتمعات المحلية. وثمة حاجة إلى إدراج الاعتبارات الإثنية في السياسات الأمنية الشاملة.

٦٠ - والمنتدى الرفيع المستوى للجماعات الإثنية الذي أنشئ بموجب اتفاق السلام يفتقر إلى الموارد.

حماية الطفل

٦١ - واصلت البعثة التنسيق مع المستشار الرئاسي لحقوق الإنسان بشأن حالات ٢٦ طفلا من الأطفال المشمولين ببرنامج إعادة الإدماج المسمى ''مسار حياة مختلف''. ولاحظت البعثة التقدم المحرز في معظم الحالات، وهي لا تزال ترصد عن كثب ثلاث حالات في مقاطعات سيزار وأنتيوكيا وشوكو لم تبد فيها أي مؤشرات على إحراز تقدم. ومن خلال هذا البرنامج، بلغ مجموع عدد الأطفال الذين تم الاعتراف بهم كضحايا ١١٠ أطفال (وإن لم يُخطر ١٦ منهم بذلك)، وحصل ٥٠ منهم بالفعل على تعويض نقدي ولا يزال ٤٤ منهم في انتظار تلقي التعويض. وحتى نهاية شهر حزيران/يونيه، بلغ ٩٣ من المشاركين في البرنامج عمر ١٨ سنة وأُدرج ٧٦ منهم الآن بنجاح في برنامج إعادة إدماج البالغين وأصبحوا يحصلون على استحقاقاتهم في إطاره، بما يشمل بدل إعادة إدماج يُقدم لمرة واحدة ومرتبات شهرية. وهناك خمس حالات أخرى في عملية الانتقال هذه، ولا تزال ١٢ حالة مشمولة بتدابير الحماية التي يوفرها المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة. وتوفر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمة

الدولية للهجرة وشركاؤهما من المنظمات غير الحكومية الدعم النفسي والاجتماعي والتدريب على القيادة لدعم إعادة إدماج هؤلاء الأطفال.

٦٢ - ويتطلب برنامج إعادة الإدماج للأطفال مركزا قانونيا أوضح لضمان توفير الموارد المناسبة والاستدامة فضلا عن تعزيز إطار المساءلة. وفي الواقع، ينتظر بعض الأطفال فترات طويلة للحصول على المعلومات أو الحصول على الاستحقاقات، مما يتسبب في المعاناة النفسية وحالات النقص في الموارد اللازمة لمعيشتهم اليومية. ويجب منح الدعم المادي للأسر، خاصة لأن ٤٩ أسرة على الأقل من أسر هؤلاء الأطفال تعيش في ظروف من الفقر المدقع. ولا يزال يجري وضع مرسوم لتوضيح العملية للمراهقين الذين قرروا مواصلة عملية إعادة الإدماج في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، ومن المقرر أن يصدر في أقرب وقت ممكن.

٦٣ - وأحرز تقدم محدود خلال هذه الفترة فيما يتعلق بمرافق الرعاية النهارية والظروف المعيشية للأطفال في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، ومعظم أولئك الأطفال هم من المحاربين السابقين. وذلك على الرغم من الجهود الرامية إلى التنسيق مع المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة. وتعمل اليونيسيف حاليا على دعم مرفق الرعاية النهارية في فيليبيناس، بمقاطعة أراوكا، كما ستنفذ برنامج ”نحن السلام“ للمصالحة في يانو غراندي، بمقاطعة أنتيوكيا. وتقوم البعثة بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص والحكومات المحلية لتوفير الموارد لمرافق الرعاية النهارية في مناطق أخرى من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج.

الشباب والسلام والأمن

٦٤ - لاحظت البعثة أن عددا متزايدا من الشباب من الجنسين يضطلع بأدوار قيادية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، وأن منظمات الشباب تقوم بدور متزايد الفعالية على الصعيدين المحلي والوطني في دعم جهود إعادة الإدماج والمصالحة. وقامت البعثة بتعزيز تعاونها مع قادة الشباب هؤلاء وتلك المنظمات، وفقا للقرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨)، ويسرت الاتصالات وإقامة الشبكات بين مباشري الأعمال الحرة من الشباب والأعمال التجارية وقادة المجتمع المدني والمحاربين السابقين، ولا سيما فيما يتعلق بجهود المصالحة ودعم المشاريع الإنتاجية للمحاربين السابقين. ونُظمت زيارة تجريبية ناجحة للقادة الشباب إلى منطقة ميرافاي الإقليمية، حيث افتتحوا مشروع السياحة الإيكولوجية للمحاربين السابقين، وسوف تعقبها زيارات إلى مناطق أخرى من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج.

الاتصال والتنسيق

٦٥ - حافظت البعثة على حوار مثمر ومستمر مع الطرفين، والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى والمؤتمر الوطني، والكنائس، وممثلي القطاع الخاص، والمجتمع المدني. وخلال هذه الدورة الانتخابية، تم التركيز على الحوار الاستباقي مع المرشحين للرئاسة والأفرقة التابعة لهم من أجل تبادل الآراء بشأن عملية السلام وتحديد الفرص لتعزيز تنفيذ السلام.

٦٦ - ونظرا للدور المتنامي الذي تضطلع به السلطات الإقليمية والمحلية وأنها ستواصل عملها حتى نهاية عام ٢٠١٩، عملت البعثة على تعميق التعاون مع المحافظين والتشجيع على تبادل الممارسات المبتكرة

فيما بينهم. ويشمل ذلك منتدى المحافظين المذكور آنفا الذي عُقد في حزيران/يونيه بمشاركة وزير الداخلية، والمفوض السامي للسلام، والقطاع الخاص، و ١٣ مكتبا من مكاتب المحافظين. وركز المنتدى على الحاجة إلى القيادة المحلية، وعائدات السلام المنظورة، والتعاون مع القطاع الخاص، والمصالحة، والروابط المعززة بين السلطات الإقليمية والوطنية، من أجل تعبئة الموارد ومواءمتها.

٦٧ - وواصلت البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة العمل بتنسيق وثيق بين ولايتيهما. وعقد الفريقان المواضيعيان المعنيان بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات ووضع تحليلات مشتركة. وفيما يتعلق بإعادة الإدماج الاجتماعية والاقتصادية، يقوم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم دعم مباشر للمبادرات الاقتصادية لأفراد القوة الثورية البديلة المشتركة؛ ويعمل كل من المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج؛ وتقدم اليونيسيف الدعم لإعادة إدماج الأطفال، ضمن أعمال أوسع نطاقا لصالح الأطفال والمراهقين. وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التدريب على إزالة الألغام للأغراض الإنسانية إلى أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة، ودعمت إنشاء المنظمات غير الحكومية الخاصة بهم لإزالة الألغام. وتمثل أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تنفذ دعما للأنشطة المحلية لوقاية وحماية المجتمعات، تكملة لتركيز البعثة على التحقق من الضمانات الأمنية وتعزيزها.

رابعا - هياكل البعثة

التخطيط والعمليات في البعثة

٦٨ - استجابة لزيادة انتشار أفراد القوات المسلحة الثورية السابقة وانتقالهم جزئيا إلى خارج بعض المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، تقوم البعثة بإجراء تحليل وتقييم لنشرها الجغرافي. وسيكفل ذلك الاستعراض قدرة البعثة على القيام بعمليات التحقق الملائمة في المناطق الإقليمية للتدريب وفي مناطق إعادة التجميع الجديدة. وسيؤدي النشر المعدل إلى المزج بين وجود البعثة القائم ونهج ”التوزيع المحوري“، مما يمكن الموظفين من العمل من مكاتب محورية صغيرة تقوم الأفرقة انطلاقا منها بتغطية العديد من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج و/أو مناطق إعادة التجميع الجديدة.

دعم البعثة

٦٩ - خلال هذه الفترة، ركزت البعثة على إعادة تخصيص الموارد وفقا للانتقال إلى نطاق انتشار محوري أكثر قدرة على الحركة والاستجابة. وقد أدى ذلك إلى توحيد ستة معسكرات نائية وإعادة تخصيص الموارد من تسعة مواقع نائية إلى مراكز محورية أكثر مرونة. ويستمر تنفيذ جميع أنشطة البعثة، بما في ذلك إعادة تخصيص المعسكرات والموارد، بما يتفق تماما مع المعايير والسياسات البيئية للأمم المتحدة.

شؤون السلامة والأمن

٧٠ - تبعاً لتقيم المخاطر الأمنية الذي أجري للبعثة، من المتوقع أن يتراوح مستوى المخاطر المتبقية فيما يتصل بمعظم التهديدات المحددة (عمليات الخطف، وهجمات المخربين، والنيران المتقاطعة، والمظاهرات العنيفة) بين المنخفض والمتوسط. ومن منظور إدارة الأمن، اعتُبِرت الأنشطة المقررة للبعثة قابلة للتطبيق في حال تنفيذ تدابير إدارة المخاطر ذات الصلة تنفيذا كاملا. وفي مناسبات متفرقة وفي مناطق محددة متضررة من المواجهات المسلحة مثل منطقة كاتاتومبو، علقت الزيارات مؤقتا كاستراتيجية للحد من المخاطر. كما تم تقييد أنشطة الأمم المتحدة بسبب الفيضانات وأخطار الانهيالات الأرضية في المنطقة المتضررة من أزمة سد هيدرويتوانغو.

السلوك والانضباط

٧١ - تواصل البعثة مناقشات المائدة المستديرة في المقر وفي المكاتب الميدانية بشأن منع التحرش الجنسي وغيره من أشكال التحرش، وإساءة استعمال السلطة. وقامت البعثة أيضا بدور نشط في فرقة عمل فريق الأمم المتحدة القطري المعنية بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، التي يترأسها كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية شؤون اللاجئين.

٧٢ - وليست هناك قضايا سلوك وانضباط معلقة في البعثة.

خامسا - الملاحظات

٧٣ - يتزامن هذا التقرير مع ذروة إحدى مراحل في عملية السلام في كولومبيا، وبداية مرحلة جديدة، مع افتتاح المؤتمر الوطني الجديد هذا الأسبوع، وتنصيب الرئيس الجديد في ٧ آب/ أغسطس. وقد جرى اختيار المؤتمر الوطني والرئيس، حسب تعليق كل المراقبين، بأقل الانتخابات عنفا وأكثرها اتساما بالمشاركة منذ عقود. وقد شكل انتقال حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقة من الحرب إلى السياسة بلا شك أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذه النتيجة، التي هي من بين أبرز الفوائد الملموسة في عملية السلام للمجتمع ككل. وستركز ملاحظاتي في هذا التقرير على عدد من المسائل العامة التي تنشأ من تجربة السنوات القليلة الماضية وتهدف إلى المساعدة في توجيه رؤية المسؤولين عن الوصول بعملية السلام إلى منتهاها.

٧٤ - والطرفان الفاعلان الرئيسيان في هذا الإنجاز هما الرئيس خوان مانويل سانتوس وقيادة القوة الثورية البديلة المشتركة. وفي خضم التحديات التي تواجه السلام، اعترف كل من الطرفين بمزايا الطرف الآخر: إذ يشدد الرئيس سانتوس على أن القوة الثورية البديلة المشتركة قد امتثلت لالتزامها المحوري، ألا وهو وضع السلاح واعتناق السياسات السلمية، في حين تظل قيادة القوة الثورية تعترف بأن الرئيس سانتوس واجه المهمة الصعبة المتمثلة في تنفيذ اتفاق طموح جدا بإرادة سياسية لا يرقى إليها الشك. وبصفتي مشاركا في هذه العملية، فإنني أؤيد البيانين، وبما أنني شاهد على العديد من النزاعات المستمرة في العالم، أشكرهما على روح القيادة التي يتحليان بها.

٧٥ - والمهمة الماثلة أمامنا هي توطيد السلام. ونتيجة للعنف في مناطق النزاع، بما في ذلك العنف ضد القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وانتشار الجماعات غير القانونية ونمو الاقتصاد الذي

يعتمد على نبات الكوكا، فضـــلا عن الإحباط والخوف بين المحاربين الســـابقين والمجتمعات المحلية الذين يشعرون بأن عملية السلام قد أغفلتهم، ليس هناك مجال للشك في حجم التحديات التي تنتظر الحكومة الجديدة، والمؤسسات الكولومبية، والمجتمع المدني على حد سواء. وقد لا تشكل هذه المسائل مفاجأة بالنظر إلى التاريخ الطويل للنزاع في البلد، غير أن جذورها العميقة لا تنتقص من الحاجة الملحة للتصـدي لها. ويركز هذا التقرير والتقارير السابقة على جوانب عديدة من المشاكل المطروحة، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة إدماج المحاربين السابقين وتقديم الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية.

٧٦ - وليست هناك عملية سلام تخلو من عدم اليقين، بيد أن تنفيذ السلام في كولومبيا قد عانى من مستويات من عدم اليقين أثارت مخاوف عميقة ومفهومة لدى أعضاء القوة الثورية البديلة المشتركة الذين تجري إعادة إدماجهم في المجتمع. وبين إعادة التفاوض عقب اســـتفتاء تشـــرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والمناقشـــات المطولة في المؤتمر الوطني على جدول الأعمال التشـــريعي، وعملية المراجعة من قبل المحكمة الدستورية، والآن من قبل الحكومة، يظل الغموض يكتنف القضايا التي هي في صميم أي اتفاق للسلام: أي الضـمانات القانونية والسياسية، وفي نهاية المطاف، الضـمانات الأمنية للذين تخلوا عن أسلحتهم وأصبحوا يعتمدون على المؤسسات من أجل تقديم تلك الضمانات فضلا عن الفرص الاجتماعية - الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن سلطات البلد الجديدة تقع عليها مسؤولية حاسمة الأهمية عن إعادة زرع الإحساس بالثقة إزاء المستقبل بين ضباط الصف، والمستوى المتوسط من القادة، والقيادة في جماعة حرب العصابات السابقة. ولا يقتصر الأمر على مسألة تعزيز عملية السلام مع القوة الثورية البديلة المشتركة، بل يتعلق أيضا بمسألة المصداقية فيما يتصل بإمكانية إجراء مفاوضات في المستقبل مع الجهات الفاعلة المسلحة الأخرى. ويقع الأمر، على نطاق أوسع، في صميم مبدأ التسوية التفاوضية للنزاعات المسلحة، الذي تلتزم الأمم المتحدة به التزاما عميقا.

٧٧ - وقد بينت السنتان الماضيتان بمنتهى الوضوح أنه على الرغم من أن اتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي قد أدى إلى تغيير حقيقي في البلد، فإن عملية السلام مع ما كان يمثل أكبر حركة حرب عصابات في البلد لا تشكل سوى جزء من المهمة الأساسية الأوسع المتمثلة في تحقيق التنمية وسيادة القانون في مساحات ضخمة من البلد تظل فريسة للعنف، وهو عنف يزدهر في غياب أو ضعف المؤسسات والهياكل الأساسية والفرص الاقتصادية القانونية المتاحة للمجتمعات التي تعيش في تلك المناطق. وعلى الأرجح، ليس هناك من تحدٍ للســـلطات الوطنية الجديدة أكبر من السعي إلى توفير الموارد لتشكيلة من الاحتياجات في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والهياكل الأساسية، والأمن، ومكافحة المخدرات، وسيادة القانون، وتحقيق التجانس بينها. واتفاق السلام مع القوة الثورية البديلة قد جعل ذلك ممكنا؛ والفرصـــة متاحة للقيادة الجديدة في البلد لأن تجعل ذلك واقعا معاشا.

٧٨ - ويدعو أحد الأحكام البارزة في اتفاق السلام إلى إبرام ميثاق سياسي وطني من أجل مناهضة العنف وإرساء أسلوب سلمي لممارسة السياسة. وفي سياق الاستقطاب الذي نجم عن الاستفتاء والانتخابات، تشككت الحكومة فيما إذا كان يمكنها أن تقود البلد بنجاح. وما كان يبدو عسيرا أصبح ممكنا وضروريا منذ أسبوعين عندما أعرب المجتمع الكولومبي، وهو يضع خلافاته السياسية جانبا، عن غضبه إزاء الزيادة الكبيرة في اغتيالات القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وعن رفضه لذلك. وصدقت مؤسسات الدولة الرئيسية وكافة الاتجاهات السياسية على ”ميثاق نبذ العنف ضد القادة الاجتماعيين“. والتدابير الأكثر أهمية المنصوص عليها في اتفاق السلام تحديدا للتصدي للعنف في

مناطق النزاع هي في مراحل مختلفة من التنفيذ. إلا أنه، عند النظر إليها مجتمعة، نرى أنها لا تزال أقل بكثير من المنشود. وأعتقد أن الإرادة السياسية الوطنية المعرب عنها في ”ميثاق نبذ العنف“ يمكن أن تحدث أثرا. فالاستقطاب السياسي لم يمثل سوى جزء من واقع الأحداث في العامين الماضيين. ومداولات اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، التي تجمع بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، والنطاق المتزايد لوجود وأنشطة المجلس الوطني للسلام والمصالحة في جميع أنحاء البلد، واستعداد المحاربين السابقين والمزارعين والجنود وأفراد الشرطة ومباشري الأعمال الحرة والزعماء الدينيين والضحايا في المناطق الريفية للعمل معا ونبذ المواجهات، تشكل جميعها علامات تدل على وجود قاعدة لتوافق وطني أوسع في الآراء، وهو ما يمثل الأساس اللازم للمصالحة الوطنية. وأدعو السلطات الوطنية والمؤسسات والقوى السياسية والمجتمع المدني إلى مواصلة الالتزام من أجل بلوغ ذلك الهدف.

٧٩ - كما أدعو مجلس الأمن إلى الحفاظ على التزامه الجماعي إزاء كولومبيا، وهو ما قام بدور بالغ الأهمية في الوصول بعملية السلام إلى هذه المرحلة. وإنني على ثقة من أن البعثة يمكنها، بالمساعدة المستمرة من فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي ككل، أن تدعم بفعالية تنفيذ المهام الشاقة المقبلة.